

دراسات نقدية 1 – الأسبوع الثالث

خصوصية الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في نظام
المحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)

إعداد الطالب/
علي الشهري

2025



أولاً: نقد أهداف البحث

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفوارق القانونية الدقيقة بين الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في إطار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو هدف نظري مهم نظرًا لما يشوب العلاقة بين هذين النوعين من الجرائم من التباس مفاهيمي وتشريعي. وقد وضع الباحث في مقدمة أهدافه بيان ما إذا كان شرط وجود نزاع مسلح يمثل معيارًا حاسمًا للتمييز بين الجرائم، وبخاصة عند مقاربة المادة (7) الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية، والمادة (8) الخاصة بجرائم الحرب.

غير أن الهدف كما صيغ في الدراسة يبدو عامًا إلى حد ما، وكان يمكن تعزيزه بتحديد أهداف جزئية أكثر دقة، مثل تحليل مدى اختلاف الأركان المادية والمعنوية لكل من الجريمتين، أو استعراض نماذج من السوابق القضائية الدولية التي أبرزت هذا التمايز. كما كان من المفيد أن يشير الباحث إلى الأثر القانوني والسياسي لهذا التمييز في ممارسات الدول والهيئات القضائية الدولية.

ثانياً: جوانب القوة في الدراسة

- تُعدّ الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من أخطر الانتهاكات التي يعاقب عليها القانون الدولي، وهي لا تزال محل نقاش واسع في الأوساط القانونية الدولية. اختيار الباحث لهذا الموضوع يعكس وعياً قانونياً عميقاً بأهمية دراسة الفروقات الدقيقة بين هذين النمطين من الجرائم، خصوصاً من حيث شروط التوصيف القانوني، وأركان الجريمة، والسياق الذي تُرتكب فيه. كما أن الدراسة تُسهم في توعية الباحثين وصناع القرار بمقتضيات القانون الجنائي الدولي وتحدياته، وهو أمر في غاية الأهمية للدول التي تسعى إلى ملاءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية.
- اعتمد الباحث بشكل موسع على نصوص نظام المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما المادتين (7) و(8)، حيث قام بتفكيك كل مادة إلى عناصرها الأساسية، وشرح كل عنصر على حدة، مع إبراز ما يميزه عن نظيره في الجريمة الأخرى. فعلى سبيل المثال، أوضح الباحث أن الجرائم ضد الإنسانية لا تشترط وقوع نزاع مسلح، في حين أن جرائم الحرب لا تتحقق إلا في ظل وجود هذا النزاع، وهو تمييز محوري لفهم الطبيعة القانونية لكل جريمة.

ثانياً: جوانب القوة في الدراسة

- تميّزت الدراسة ببنية منهجية واضحة، حيث تم تقسيم الموضوع إلى مباحث رئيسية تغطي كل جريمة على حدة، مع تناول الركن المادي والمعنوي وظروف ارتكابها. كما استخدم الباحث لغة قانونية دقيقة، وتحليلاً منطقيًا متماسكًا يدعم أفكاره بالأدلة القانونية والمنطق الفقهي، مما أضفى على الدراسة طابعًا علميًا ومنهجيًا يعزز من مصداقيتها.
- لم تكف الدراسة بالتحليل القانوني، بل أضافت بعدًا إنسانيًا مهمًا، إذ سلّطت الضوء على فضاغة هذه الجرائم وآثارها الكارثية على الأفراد والمجتمعات، سواء في أوقات السلم أو النزاع، وهو أمر يُضفي على الدراسة طابعًا أخلاقيًا وإنسانيًا يعمّق من جدواها البحثية والعملية.

ثالثاً: جوانب الضعف في الدراسة

- رغم أن الدراسة كانت غنية من حيث التحليل النظري للنصوص القانونية، إلا أنها افتقرت إلى دعم هذا التحليل بأمثلة واقعية أو سوابق قضائية صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، مثل قضية يوغوسلافيا السابقة أو رواندا، والتي كان يمكن أن تبرز كيف تعاملت المحكمة مع التداخل بين الجريمتين في ممارساتها القضائية. غياب هذا البعد العملي أضعف قدرة الدراسة على التفاعل مع الواقع القانوني الميداني.
- كان من الممكن تعزيز الدراسة بإجراء مقارنات بين نظام روما الأساسي وبعض النظم الجنائية الوطنية أو الإقليمية، مثل القانون الأوروبي لحقوق الإنسان أو التشريعات العربية التي بدأت تنفتح على القانون الجنائي الدولي. هذه المقارنة كانت ستثري النقاش وتمنح الدراسة بعداً أوسع يلامس التنوع القانوني في التعامل مع هذه الجرائم.

ثالثاً: جوانب الضعف في الدراسة

- لم تتطرق الدراسة بشكل كافٍ إلى التحديات السياسية واللوجستية والقانونية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية في تطبيق هذه النصوص، مثل صعوبة إثبات الركن المعنوي أو مشكلات التعاون الدولي في تسليم المتهمين. هذا الجانب يمثل فجوة مهمة في الدراسة كان من الممكن ملؤها لإبراز الواقع المعقّد الذي يواجه القضاء الجنائي الدولي.
- رغم الجهد التحليلي الواضح، لم تقدم الدراسة في ختامها توصيات عملية موجّهة إلى الدول أو المشرعين أو حتى المحكمة الجنائية الدولية. هذه التوصيات ضرورية في مثل هذه الدراسات لإحداث تأثير واقعي ملموس، وتوجيه السياسة الجنائية الدولية نحو معالجة الثغرات أو الإشكالات التي تم رصدها.

خاتمة تحليلية

إن هذه الدراسة تمثل محاولة جادة لتحليل الفروق الدقيقة بين الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية. وقد نجحت في إبراز الجوانب القانونية المعقدة التي تنطوي عليها كل جريمة، كما قدمت تحليلاً دقيقاً لنصوص نظام روما، وأبرزت أهمية فهم السياق القانوني والسياسي لكل نوع من هذه الجرائم. ومع ذلك، فإن غياب الجانب التطبيقي وعدم الاستناد إلى سوابق قضائية أو مقارنات قانونية حدّ من الأثر العملي للدراسة، وجعلها تميل إلى الطابع النظري البحت. ومن هنا، تمثل هذه الدراسة قاعدة مهمة يمكن أن تُبنى عليها دراسات لاحقة أكثر عمقاً وتطبيقاً، تسهم في تطوير الفقه القانوني الجنائي الدولي، وتقديم رؤى عملية لمواجهة هذه الجرائم الخطيرة.

المرجع

درويش, ت. (2022). خصوصية الجرائم ضد الإنسانية
وجرائم الحرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية (نظام

روما). (1)3. Retrieved from

https://ijdjl.journals.ekb.eg/article_207770_1_050b4fd27fb9dcef7362d9c842f124c.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

